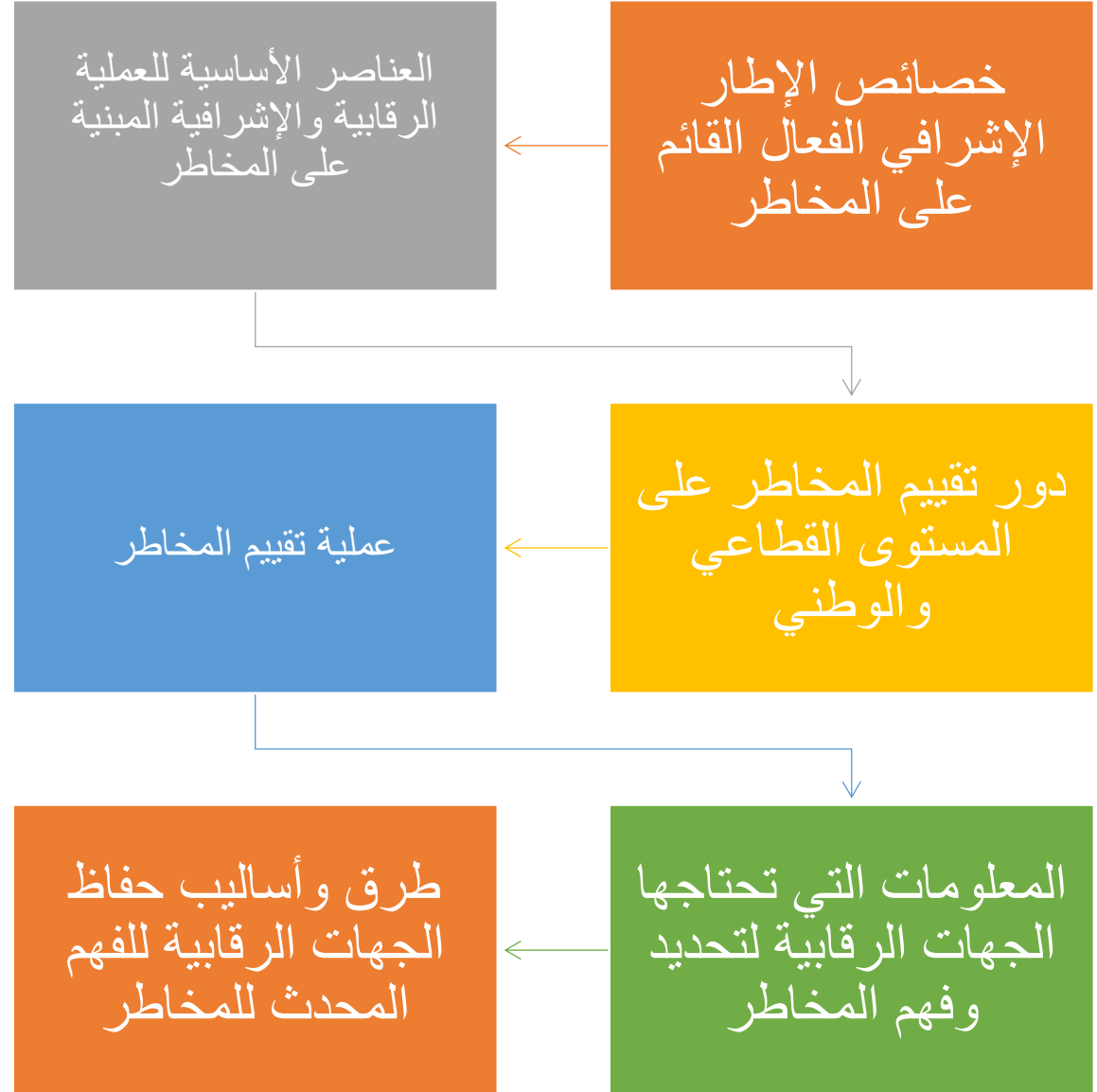




الرقابة والإشراف القائمة على المخاطر
الإطار المؤسسي والعناصر الأساسية للعملية الرقابية والإشرافية
المبنيّة على المخاطر

المحتويات



نظرة عامة على عملية الرقابة القائمة على المخاطر

• تتمثل الرقابة القائمة على المخاطر في محورين أساسيين



خصائص الرقابة القائمة على المخاطر الفعالة من قبل الجهات الرقابية

- يهدف أن تكون الرقابة القائمة على المخاطر فعالة، ينبغي على الجهات الرقابية القيام بتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بقطاع معين وكيفية التقليل من تلك المخاطر بصورة مستمرة.

	تحديد	
	تقييم	
	فهم	

خصائص الإطار
الإشرافي الفعال القائم
على المخاطر
من قبل الجهات الرقابية

• ينبغي على الجهات الرقابية تنفيذ نظام فعال لتقييم المخاطر، والذي من شأنه أن **يحدد** و**يقيم** و**يتابع** مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• رقابة مبنية على المخاطر والتي من شأنها أن تتيح **سرعة التدخل لمواجهة أي تغيرات** من شأنها التأثير على مستوى المخاطر.

على وجه الخصوص، ينبغي على السلطات الرقابية القيام بما يلي:

التمتع بالخبرات والصلاحيات والأدوات اللازمة والموارد الكافية لأداء الوظائف المنوطة بها

متابعة المخاطر التي قد تحدث وتحديد تلك المخاطر والاستجابة لها

تطوير والحفاظ على فهم جيد لمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب على المستوى القطاعي وكذلك على مستوى الكيان بناءً على تقييم المخاطر المتأصلة وجودة تدابير التخفيف ومدى تماشي ذلك مع سياق مخاطر الدولة

التنسيق مع الجهات النظيرة الأجنبية من خلال تبادل المعلومات، وتحديد أولويات المخاطر، والقيام بأنشطة الرقابة المشتركة متى دعت الحاجة إلى ذلك

التنسيق مع السلطات المختصة الأخرى عند الحاجة، بما في ذلك وحدة التحريات المالية وجهات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية الأخرى،

تطوير وتنفيذ استراتيجية رقابية توجه بشكل فعال إلى مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب الأعلى أو الناشئة مع ضمان وجود استراتيجيات مناسبة قائمة على المخاطر لمعالجة المخاطر المنخفضة بفعالية وكفاءة دون التأثير بشكل غير ضروري على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها

المعايير الدولية ومنهجية التقييم

متطلبات تطبيق الرقابة المبنية على
المخاطر تم الإشارة إليها في توصيات
مجموعة العمل المالي FATF

يتم تقييم فعالية الرقابة وفقاً للمسائل
الجوهرية في النتيجة المباشرة الثالثة
والنتيجة المباشرة الرابعة

المعايير الدولية

تصف التوصية
الأولي من توصيات
FATF النهج القائم
على المخاطر

التوصية الأولى

- ينبغي على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق النهج القائم على المخاطر لخفض تلك المخاطر.

النهج القائم على المخاطر

- يُعدّ النهج القائم على المخاطر طريقة فعّالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يتعيّن على الدول في إطار تحديد كيفية تطبيق النهج القائم على المخاطر في قطاع ما، أن تراعي قدرة هذا القطاع وخبرته في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يتعيّن على الدول أن تدرك بأنّ حرية الاختيار التي يوفرها هذا النهج، والمسؤولية التي تفرضها على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تكون أكثر ملاءمة في القطاعات التي تمتلك قدرة أكبر وتتمتع بخبرة أوسع في هذا المجال.
- ولا ينبغي أن يعني ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من التزام تطبيق الإجراءات المعززة عند تحديد سيناريوهات ذات مخاطر مرتفعة.
- يجب على السلطات المختصة والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، عند اعتمادها النهج القائم على المخاطر، أن تكون قادرة على التأكد من أن الإجراءات التي تهدف إلى منع أو تخفيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتلاءم مع المخاطر المحددة وتسمح لها باتخاذ القرارات حول كيفية تخصيص مواردها بالطريقة الأكثر فعالية.

النهج القائم على المخاطر

عند تطبيق المنهج القائم على المخاطر، يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن يكون لديها إجراءات قائمة لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والتخفيف من مستوى تلك المخاطر.

يقوم المبدأ العام للمنهج القائم على المخاطر على إلزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة باتخاذ إجراءات عناية معززة عند وجود مخاطر مرتفعة بهدف إدارتها وتخفيضها؛ وبالمقابل، السماح للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق إجراءات عناية مبسطة حين تكون المخاطر أقل.

لا يجب السماح بتطبيق إجراءات عناية مبسطة عند الشك بوقوع غسل للأموال أو تمويل للإرهاب. وتعرض توصيات محددة كيفية تطبيق هذا المبدأ العام على التزامات معينة.

التوصيات الأخرى ذات الصلة

• التوصية ٢٦ تشير إلى انه ينبغي على الدول القيام بما يلي فيما يتعلق بتطبيق المنهج القائم على المخاطر في الرقابة والمتابعة:

• ينبغي أن تخضع المؤسسات المالية لما يلي:

- بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للمبادئ الأساسية – للتنظيم والرقابة بما يتفق مع المبادئ الأساسية، عندما تكون على صلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يشمل تطبيق الرقابة المجمعّة على مستوى المجموعة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى – للتنظيم والرقابة أو المتابعة، أخذاً في الاعتبار درجة مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في هذا القطاع. وكحد أدنى، بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقدم خدمات تحويل الأموال أو القيمة، أو خدمات تبادل الأموال أو العملة، فينبغي أن تخضع لأنظمة متتابعة الالتزام بالمتطلبات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكد من التزامها به

التوصية ٢٦ - تابع

- ينبغي أن يعتمد تحديد دورية وكثافة الرقابة الميدانية والمكتبية على المؤسسات أو المجموعات المالية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس:
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات والضوابط الداخلية والإجراءات المرتبطة بالمؤسسة أو المجموعة، كما هو محدد في تقييم الجهة الرقابية لهيكل المخاطر الخاص بالمؤسسة أو المجموعة؛
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة في الدولة؛ و
- السمات المميزة للمؤسسات أو المجموعات المالية، ولا سيما تنوع المؤسسات المالية وعددتها ودرجة حرية التصرف الممنوحة لها في ظل المنهج القائم على المخاطر

التوصية ٢٦ - تابع

- ينبغي على الجهة الرقابية مراجعة تقييم هيكل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسة أو المجموعة المالية (بما في ذلك مخاطر عدم الالتزام)، بصفة دورية وعند وجود أحداث أو تطورات مهمة في إدارة المؤسسة أو المجموعة المالية وعملياتها.

التوصية ٢٨

• ينبغي تنفيذ الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة على أساس درجة المخاطر. بما في ذلك:

• تحديد دورية وكثافة الرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة على أساس فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع أخذ السمات المميزة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، ولاسيما تنوعها وعددها، بعين الاعتبار؛ و

• الأخذ بعين الاعتبار هيكل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال والمهن غير المالية المحددة، ودرجة حرية التقدير الممنوحة لها في ظل المنهج القائم على المخاطر، عند تقييم كفاية الضوابط الداخلية والسياسات والإجراءات التي تطبقها الأعمال والمهن غير المالية المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النتيجة المباشرة 3 & النتيجة المباشرة 4

Immediate Outcome 3

Supervisors ¹⁸¹ appropriately supervise, monitor and regulate financial institutions and VASPs for compliance with AML/CFT requirements, and financial institutions and VASPs adequately apply AML/CFT preventive measures, and report suspicious transactions. The actions taken by supervisors, financial institutions and VASPs are commensurate with the risks.

Immediate Outcome 4

Supervisors ¹⁸³ appropriately supervise, monitor and regulate DNFBPs for compliance with AML/CFT requirements, and DNFBPs adequately apply AML/CFT preventive measures commensurate with the risks, and report suspicious transactions.

سہات النظام الفعال



تعالج الرقابة
والإشراف مخاطر
غسل الأموال وتمويل
الإرهاب ويتم الحد
منها في القطاع المالي
وغيره من القطاعات
ذات الصلة وذلك
عبر:

تحديد مخالفات متطلبات مكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو
أوجه الفشل في إدارة مخاطر غسل
الأموال وتمويل الإرهاب بصورة
فورية، وتصحيحها وفرض
العقوبات المناسبة حسب الاقتضاء.

منع المجرمين وشركائهم من أن
يحوزوا حصصاً كبيرة أو مسيطرة
في المؤسسات المالية أو أن يكونوا
المستفيدين الحقيقيين من تلك
الحصص أو أن يشغلوا وظيفة
إدارية فيها

سهات النظام الفعال

“

تعالج الرقابة
والإشراف مخاطر
غسل الأموال وتمويل
الإرهاب ويتم الحد
منها في القطاع المالي
وغيره من القطاعات
ذات الصلة وذلك
عبر:

احباط محاولات المجرمين
من إساءة استعمال القطاع
المالي وخاصةً القطاعات
الأكثر عرضةً لمخاطر غسل
الأموال وتمويل الإرهاب

أن توفر الجهات الرقابية
للمؤسسات المالية تغذية
عكسية و إرشادات كافية
حول متطلبات مكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب.



المسائل الجوهرية يجب النظر فيها لتحديد ما إذا كانت النتيجة يتم تحقيقها

▷ ما مدى جودة قيام الجهات الرقابية **بتحديد** مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي **والمحافظة على مفهوم واضح لهذه المخاطر** في مختلف القطاعات وأنواع المؤسسات والمؤسسات الفردية؟



المسائل جوهرية التي يجب النظر فيها لتحديد ما إذا كانت النتيجة يتم تحقيقها

▷ ما مدى جودة قيام الجهات الرقابية **بمتابعة مدى التزام** المؤسسات المالية لمتطلبات المكافحة، على أسس قائمة على المخاطر، بهدف خفضها؟



المسائل جوهرية التي يجب النظر فيها لتحديد ما إذا كانت النتيجة يتم تحقيقها

▷ إلى أي مدى يتم تطبيق تدابير تصحيحية وعقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة
من الناحية العملية؟



المسائل جوهرية التي يجب النظر فيها لتحديد ما إذا كانت النتيجة يتم تحقيقها

▷ إلى أي مدى تستطيع الجهات الرقابية أن تثبت بأن التدابير التي تتخذها **تؤثر في التزام المؤسسات؟**



المسائل جوهرية التي يجب النظر فيها لتحديد ما إذا كانت النتيجة يتم تحقيقها

▷ إلى أي مدى تشجع الجهات الرقابية المؤسسات المالية على تكوين فهم واضح للالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وللمخاطر ذات الصلة التي تواجهها؟



العناصر الأساسية للعملية الرقابية
والإشرافية المبنيّة على المخاطر
من تحديد وفهم المخاطر إلى
تخفيضها

ما هي آلية إدارة المخاطر

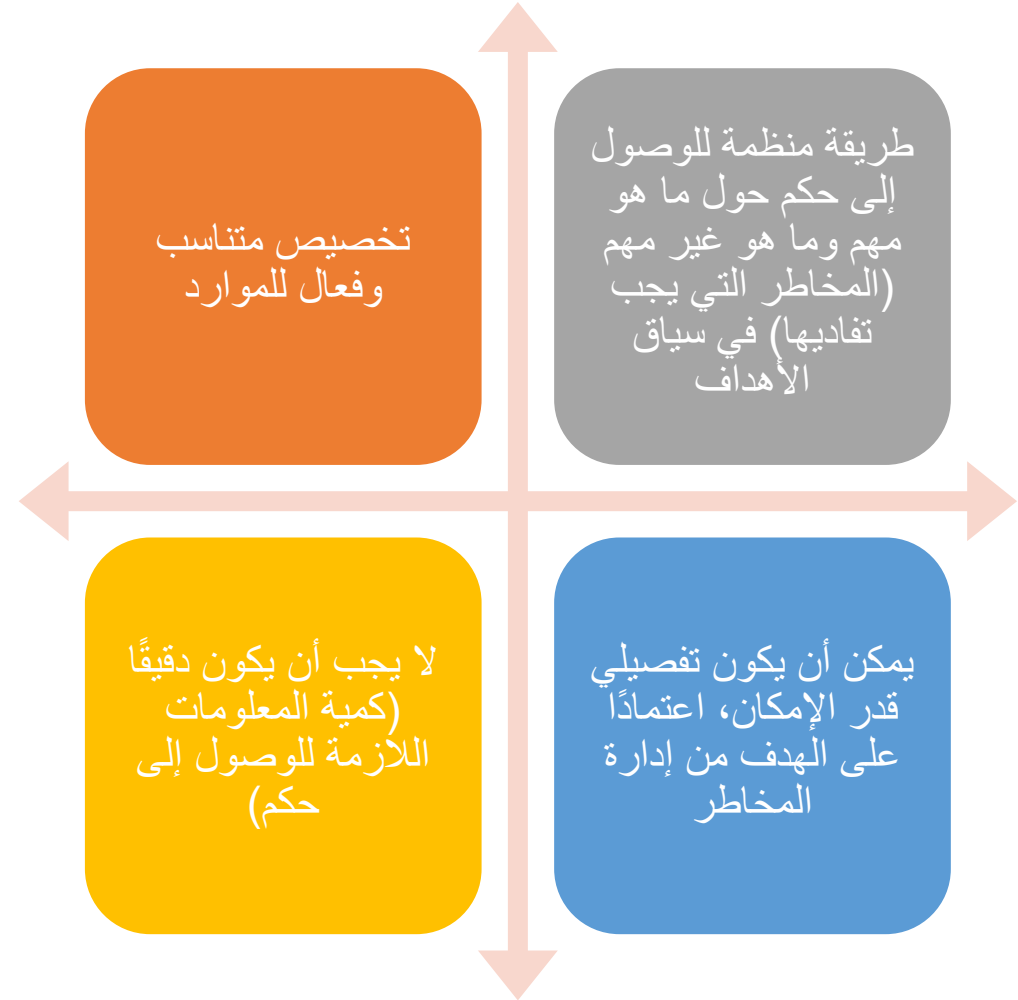
تحديد السياق-
النطاق والمعايير

تقييم المخاطر-
تحديد وتحليل
وتقييم المخاطر

معالجة المخاطر-
معالجة المخاطر
لتقليل/تفادي
مستوي المخاطر

المتابعة
والمراجعة-
المراجعة الدورية
وكذا التحديث

الهدف من تقييم المخاطر



الغرض من التقييم القطاعي:

□ تحديد وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل قطاع.

□ تطبيق المنهج القائم على المخاطر وتخصيص موارد السلطات الرقابية بشكل فعال.

□ التركيز على القطاعات الأكثر خطورة وفقاً لنتائج التقييم الوطني للمخاطر.

□ تحديد القطاعات والمؤسسات التي يتعين التركيز عليها عند وضع خطة الرقابة السنوية من قبل السلطات الرقابية.

□ تحديد القطاعات التي يتعين القيام بزيارات تفتيشية مستهدفة لها.

شكراً

Thank you